الحـــاكـــم والـــتـــنـــوع الاجـتـمـاعـي

العراق بلد التنوع الديني والمذهبي والعرقي، ولم تكن هذه الظاهرة طارئة على العراق، بل هي قديمة قدم العراق، كل مكون من مكونات الشعب العراقي يملك تأريخه الفكري والسياسي والتراثي واللغوي، فلا المسلمون طارئون على العراق، ولا المسيحيون، ولا غيرهم من الملل والنحل. كذلك لم يكن عرب العراق غرباء على الجسم العراقي، ولا كرده، ولا تركمانه، ولا أيّ قومية من القوميات التي تشارك في تكوينه... فهذا هو العراق منذ زمن، مساحة مذهلة من التنوع....

□ غالب حسن الشابندر

يرى الكثير من الباحثين وعلماء الإجتماع، أنّ التنوع الديني والمذهبي والعرقي لأي مجتمع من المجتمعات البشرية دليل عافية وقوة ومنعة، لأن كل نحلة وكل قومية وكل مذهب عبارة عن تاريخ، عبارة عن ثقافة، وعبارة عن خبرة، وبالتالي، فإن وجود كل هذه الخبرات ، وكل هذه الثقافات، وجود بعضها إلى بعض قد يوفر أروع فرصة للتلاحم الفكري، ويهيئ مجالاً عظيماً للتزود المتبادل بالفكر والتجربة والعطاء، ومن ثم خلق مجتمع خلاق، مجتمع يتحدى الفناء، ويتغلب على الجدب الفكري والروحي .

الحقيقة أن هذا التنوع لا يمكن أن يكون مصداقاً لما يقوله هؤلاء العلماء إذا لم تتوفر مصفوفة من الشروط ، والمستلزمات، فالتنوع وحده طاقة محايدة تحتاج إلى أسباب من خارجها، تجعلها فعّالة نشطة، معطاءة، ومن أبرز هذه الشروط هي الحرية والعدالة .

الحرية الفكرية والدينية والروحية، والعدالة الاجتماعية بكل ما تعنيه من تساو في الحقوق والواجبات بين كل أبناء الوطن الواحد. ولذا ليس غريباً أن يرى بعضهم أن التنوع الاجتماعي في نطاق الوطن الواحد قد يتحول إلى خطر يهدد وحدة الوطن، وقد يكون مدعاة خلق الكثير من المتاعب، بما في ذلك حروب أهلية، التي هي من أسوأ ما تصاب به المجتمعات المتنوعة عرقياً ودينياً ومذهبياً، وأمامنا التجربة اللبنانية كمثال حي على ذلك، فقد حولت الحرب الأهلية لبنان إلى آتون لا يطاق، وما زال اللبنانيون يتوجسون خوفاً من عودة تلك الحرب اللعينة، بسبب ما جرته عليهم من ويلات ومصائب يشيب لها الولدان .

إن التنوع الروحي والديني والفكري والقومي يتحول إلى قوة دافعة إلى الامام، فيما إذا ساد العدل بين طوائفه وقومياته ومذاهبه، كما أن الحرية للجميع شرط صميمي لتواصل كل هذه الطاقات في مسيرة متوحدة، تهدف البناء والتقدم في شتى المجالات والميادين.

تأصيل العدالة بين الطوائف والقوميات والمذاهب قضية حتمية لكل مجتمع متنوع يريد العيش بسلام، ويريد أن يطوّر من وجوده، ومن هنا نقول، وبتركيز، أن سلامة العراق، وتطور الشعب العراقي، يعتمد إلى حد كبير على وجود نظام سياسي عادل، يؤمن بالحرية، فإن كلا البعدين، يؤسسان لمجتمع متنوع فاعل وخلاق، وبغير ذلك تنتظرنا الكارثة .

إن الطائفة المظلومة اقتصادياً، أو القومية المحرومة من حقها الثقافي، أو المذهب المحارب، كل هذه المقتربات تتحول إلى عالة على الوطن، شوكة مضرة في جنب المجتمع الذي تنتمي إليه، فيما لو سادت العدالة الاجتماعية كل أبناء الوطن، على اختلاف أديانهم ومذاهبهم، وقومياتهم، وفيما إذا كانت الحرية من حق الجميع، حيث لكل قومية الحق في إحياء تراثها، ولكل مذهب الحرية في العمل بتراثه وتصوراته من دون مضايقة أو تسفيه... في مثل هذه الحالة نكون قد وفرنا فرصة لكل فرد من أفراد المجتمع أن يكون عنصراً فاعلاً، بنّاءً، وليس إلى عنصر عاطل عن الخلق والعطاء والإبداع .

هنا، ومن هذه النقطة بالذات، تتحدد بعض معالم القيادات التي نتطلع إليها في قيادة العملية السياسية في العراق، في الحكومة، أو في الجمعية الوطنية، أو في الأحزاب، أو في القضاء، أو في أي مجال من مجالات قيادة البلد وصنع قراره السياسي والاقتصادي والقانوني ، أن قيادة العراق يعني قيادة أكثر من انتماء ديني، وأكثر من انتماء قومي، وأكثر من انتماء مذهبي.. قيادة كل هذا التنوع في سياق وحدة وطنية حقيقية، وتماسك شعبي قوي، وبالتالي، نرى أن من أبرز ما نحتاجه هنا، قيادات تؤمن بالحرية ، تؤمن بالعدالة الاجتماعية، متزودة بثقافة وطنية، تسمو فوق كل انتماء آخر .

إن التنوع الاجتماعي سلاح ذو حدين، نعمة أو نقمة، وكل ذلك يتوقف على توفير هذين المبدأين الجوهريين، أي الحرية من جهة والعدالة من جهة أخرى، على أن نفهم ليست الحرية هنا هي حرية فرد، ولا العدالة الاجتماعية هنا هي أنصاف هذا وذاك من أبناء العراق من ثروة العراق، بل حرية وجود أكبر، حرية مكونات، مكونات عرقية ودينية ومذهبية، تتصل بالتكوين الثقافي والروحي والديني والتراثي واللغوي لهذه المكونات، حيث يتحول العراق إلى فسيفساء متنوعة ظاهراً، كل القوميات وكل الأديان وكل المذاهب تمارس حقوقها بحرية مكفولة، بحرية واثقة من نفسها، كما أن العدالة هنا تستوجب في بعض الأحيان إنصاف طائفة أو دين أو قومية بأكملها، لأن هناك ظلماً طائفياً وقومياً للأسف الشديد .

إن قيادات سياسية وفكرية تؤمن بهذه اللغة كفيل أو من العوامل الرئيسة التي يمكن أن تسهم في خلق شعب عراقي متماسك، شعب عراقي يؤمن بالتوحد، ويؤمن بالمصير الواحد .

إن قيادات سياسية تمتلك حسّاً وطنياً مشبعاً بحب الوطن، ولم تمارس من قبل سياسة بطش باسم القومية أو باسم الدين، قيادات سياسية متسلحة بروحية سامية، تتطلع إلى المُثل العليا، رغم إيمانها واعتزازها بانتمائها الديني والمذهبي والقومي، مثل هذه القيادات هي التي نحتاجها اليوم في قيادة وصناعة وتوجيه وتصميم العملية السياسية في العراق، وإلا سيكون الطوفان.

وفي الحقيقة الجمع بين الانتماء القومي والديني والمذهبي من جهة، وانتهاج سياسة وطنية، تقوم على حب الوطن، والعمل على رقيه من جهة أخرى، تعد من أبرز الإشكالات التي تواجهها العملية السياسية في البلدان المتعددة القوميات والأديان والمذاهب، فقد كانت الحروب الأهلية من أهمّ ما ابتلت به هذه البلدان، سواء في أفريقيا وآسيا، بل وحتى في بعض مناطق أوربا، حيث كانت هناك مجازر التطهير العرقي والدين، ولم يكن ذلك إلا بسبب فقدان القيادات الناضجة التي جعلت من الانتماءات العرقية والدينية والمذهبية هي المقياس، لا يعني هذا أننا نطالب بقيادات مثالية، متجردة من انتماءاتها العرقية والدينية والمذهبية، فذلك مطلب خيالي، بل تعطيل لمسيرة الحياة، ولكن نطالب بقيادات قادرة على الجمع بين هذه المقتربات، الجمع بين مسؤولية الوطن بحس عالي الهمة، وبين اعتزاز بباقي الانتماءات، وهنا تكمن عبقرية وحنكة القيادة السياسية في بلد مثل العراق .

إن مثل هذه القيادات لا تنبع من فراغ، بل من تجربة فكرية مضنية، من تجربة ثقافية عميقة وواسعة، ولذا، وتبعاً لما قلناه، فإن العراق اليوم في أمسّ الحاجة لمثل هذه القيادات، القيادات التي تملك رصيداً عالياً من الثقافة والاطلاع .

إن التنوع الاجتماعي نعمة من الله تعالى على بعض البلدان، وها هي أوربا، على عظمة تراثها، وعلى ما تملك من قدرات علمية وتقنية هائلة، تسعى لخلق مجتمع متعدد الثقافات، فيما يجيش الشرق، والعراق في المقدمة بثقافات وأديان ومذاهب وقوميات متعددة، غنية، عريقة، ولكن نحتاج إلى القيادات التي تقدّر القيمة المعنوية لهذا التعدّد، لكي نخلق عراقاً جديداً، يموج بالحياة الناضجة النشطة المعطاء.

صدمة الاستفتاء.. الأزمة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم

| (١-٢) |

اثار الاستفتاء الذي جرى في إقليم كردستان وبعض المناطق المتنازع عليها يوم ٢٥ من أيلول ٢٠١٧ الكثير من الجدل والتداعيات على صعيد العراق والمنطقة. وتباينت الآراء حول الحدث وامتد تأثيرها على المستويات الشعبية والرسمية. وانطلاقاً من قاعدة: إن فهم المشكلة جزء أساسي من حلها. فالفرضية التي أسعى لإثباتها هي: أن الأزمة بالأساس هي سياسية وكذلك حلها.

□ د.مهدي جابر مهدي

أولاً: أبرز الحدث أن هناك قضية شعب لها ابعادها القانونية والسياسية وإطارها المجتمعي. وإن فكرة الحق بتقرير المصير – السابقة للاستفتاء – تؤكد شرعية ومشروعية النضال القومي للكرد بغض النظر عن طبيعة القيادة السياسية للحركة القومية الكردية وطرق عملها ... (الإشارة الى هذا الأمر ليست سوى تأكيد المؤكد، ومنعاً للبس وسوء الفهم الذي عمّ غالبية الحوارات والآراء المتعلقة بالموضوع).

ثانياً: جوهر الأزمة الحالية هو سياسي بالدرجة الأولى – بين حكومتين والزعامات المتنفذة فيهما –، بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان داخل الدولة العراقية، وليس بين دولتين. واتسع النزاع ليمتد، من العلاقة بين حكومتين، الى العلاقة بين شعبين (العربي والكردي) ويعود ذلك الى العامل السياسي .

ثالثاً: أين يكمن البعد السياسي؟ الأزمة التي نتحدث عنها هي احدى تجليات الأزمة العامة في العراق، وتحديداً أزمة النظام السياسي والاجتماعي بعد ٢٠٠٣ والخلل في عملية اعادة بناء الدولة والعجز عن تحقيق المواطنة المتساوية. وتعود أسباب ذلك الى :

١- طبيعة التغيير الناتج عن الاحتلال الامريكي للعراق والذي شرعن بقرار مجلس الأمن الدولي ١٤٨٣ .

٢- سياسة المحاصصة الاثنو – طائفية، الصيغة العراقية المشوّهة للتوافقات السياسية، التي قادت الى سيطرة نخب سعت وتسعى لإعادة تسويق نفسها بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة.

٣ – الشكلانية في آليات التحول الديمقراطي – الانتخابات نموذجاً – وبهذا تتحول آليات الديمقراطية من وسيلة لتعزيز الديمقراطية الى وسيلة للانقضاض عليها، مما يولد المظلومية التي تنتج بدورها الكراهية .

٤- الاعتماد المطلق على الاقتصاد الريعي وموارده والنظر الى الدولة كغنيمة / الدولة الغنائمية.

٥- استشراء الفساد بكل أنواعه وتحكمه بإدارة الدولة والمجتمع. نشهد في التجربة العراقية ظاهرة التحول من فساد الحكم الى الحكم بالفساد .

٦ – ضعف المؤسسات وهيمنة الولاءات. فالأشكال المؤسسية والآليات التنفيذية التي تطرح كترجمة لمبادئ الديمقراطية تقود بالممارسة العملية الى تكريس الاستبداد والتسلطية وإفراغ الديمقراطية من محتواها الحقيقي.

٧- الخلط (التداخل) الواسع بين الدين والسياسة وعدم الفصل الوظيفي بينهما. وانتج ذلك بدورة ظاهرة الطائفية السياسية واتساع حجم المقدسات والتلاعب بالرموز الدينية وتوظيفها سياسياً. فالماضي يحكمنا اليَوْم بقوة. وأصبح القتال باسم الماضي وتحت تأثيره هو الوصفة السحرية لتقسيم المجتمع .

٨- تحدي الارهاب والتطرف ومارافق ذلك من تداعيات وآثار وقيم سلبية : قتل وتهجير الأبرياء واحتلال الأراضي.

٩- ضعف – إن لم نقل غياب – الثقافة الديمقراطية المدنية وتقاليدها. ومن البديهي الإشارة هنا الى أنّ الثقافة المدنية لا تنشأ نشوءً آلياً و دون تمهيد مسبق وبمجرد زوال النظم السلطوية الحاكمة والتحول الى شكل نظام الحكم الديمقراطي، أو حتى بمجرد ترسيخ هذا النظام .

١٠- التأثيرات السلبية للتدخلات الإقليمية والدولية.. وآخر الأمثلة الصارخة وليس أخيرها، الموقف من الاستفتاء.

هذه الظواهر أدت الى أن يكون العراق دولة فاشلة تعاني من الأزمات.. والأزمة السياسية جزء من أزمة شاملة، أزمة دولة، أزمة مجتمع، أزمة اقتصاد. والازمة هنا تعني التهديد الخطر لأهداف وقيم و معتقدات الأفراد والمجتمعات، وهي لحظة حرجة تواجه الكيان السياسي وتحدد مصيره عبر حلقات متتابعة واحداث تراكمية. وتتحول حالة الاستعصاء هذه – اذا لم تحل – الى مرحلة اخطر : الصِدام .. لكن ذلك لا يعني استحالة الحل .

هذه الأزمة جاءت نتيجة لتراكمات متعددة بدورها تنتج حلقات أخرى من الأزمات تعود الى بداية تشكيل الدولة العراقية الحديثة .

كل ذلك وغيره أدى الى تعثر التحول نحو الديمقراطية اتساع ميكانزمات الخراب وتصاعد منسوب التوتر في المجتمع وتقوية الولاءات الضيقة على حساب المواطنة والمدنية وملل المواطن من تكرار الوعود .

رابعاً: الاستفتاء كاشف وليس منشئاً للأزمة بفعل الإخفاقات المتراكمة في التجربة العراقية بعد ٢٠٠٣. ويرتبط ذلك بعدة قضايا، أقف عند أهمها :

١- طبيعة العلاقة غير المتوازنة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم. تلك العلاقة التي تميّزت بغياب الثقة واعتماد المعالجات التوافقية / المحاصصاتية للمشكلات بديلاً عن الوسائل القانونية والدستورية (لذلك يرى الإقليم اليَوْم انه فقد المكاسب المتحققة، وترى الحكومة الاتحادية الى إجراءات ما بعد الاستفتاء ماهي إلا عودة للقواعد الدستورية.. وهذا أيضاً يعبّر عن التباين في الفهم والتناول للمشكل(.

٢ – قرار رئاسة الإقليم باستفتاء الانفصال من جانب واحد، جاء نتيجة قراءة غير دقيقة وغير مدروسة وسوء تقدير للأوضاع وموازين القوى في العراق والمنطقة من جهة، وفي ظل انقسام سياسي حاد من جهة ثانية، وتفاقم الأزمة الاقتصادية واستشراء الفساد في الإقليم من جهة ثالثة .

هذه العوامل شجّعت اعتماد سياسة الهروب الى الأمام التي اعتمدها الإقليم بزعامة السيد مسعود بارزاني وبدعم وتشجيع من غالبية الأحزاب الكردستانية .

اكثر الانتقادات التي وجّهت للاستفتاء ركّزت على كونه اجراءً أحادي الجانب، دون التشاور والتنسيق مع الحكومة الاتحادية وكذلك عدم قبول المجتمع الدولي من حيث: التوقيت/ النطاق / التداعيات / الأثر .

٣ – رد الفعل السلبي والحاد من الحكومة الاتحادية تجاه الإقليم واتخاذ سلسلة من الإجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية من خلال استثمار الرفض الدولي والاقليمي للاستفتاء. وقد وثّقت المنظمات الدولية والمحلية سلوكاً ملموساً من الوحشية والإساءة والأذى الذي مارسته القوات الحكومية، خاصة بعض فصائل الحشد الشعبي والمثال الصارخ على ذلك ما جرى في مدينة طوزخورماتو .

خامساً: يتميز العراق بالتنوع الاجتماعي والسياسي والثقافي. هذه الظاهرة – العالمية الطابع – ليست سبباً في الأزمة، بل يكمن السبب في الادارة غير السليمة للتنوع، تلك الادارة التي أضعفت الهوية الوطنية وغذّت الهويات الفرعية المتناحرة قومياً ومذهبياً . والتي سعت لترويج فكرة القطيعة، خاصة بين العرب والكرد والتبشير باستحالة التعايش المجتمعي المشترك. كما اعتمدت سياسة تقود الى تحول التنوع الهوياتي من مصدر إثراء الى سبب للبلاء .

والتنوع – كما أكدت اليونسكو – ضروري للجنس البشري بقدر ضرورة التنوع الحيوي بالنسبة للطبيعة. كشفت الأزمة عن اشكالية ثقافية عند العراقيين بتنوعهم القومي والديني تتمثل بعدم تقبل الآخر، رأياً وسلوكاً، اضافة الى قوة ثقافة الاقصاء والإلغاء والتعنت والتزمت. وهذه السمات تشمل النخب السياسية والثقافية، وبالطبع تمتد الى المواطن العادي الذي غالباً ما يكون ضحية التجاذبات السياسية..

وفي الوقت الذي يقترب فيه العالم منَ مفهوم المواطنة العالمية (الكونية) نعود نحن بقوة الى الى روابط مقابل الدولة نتيجة تصادم وليس تكامل الهويات المتداخلة. وأثبتت تجارب الدول على أن اقتتال الهويات يؤكد فشل التعددية الثقافية في التعايش والتوافق على قيم جامعة وعلى الولاء لدولة وطنية متعاقد على مؤسساتها.. وإن التحديدات الهوياتية الاثنية متقلبة وتخضع لعدد من التلاعبات من الشخصيات النخبوية والمتخصصين بالعنف .

وكما هو معروف، قامت الدولة الوطنية في العراق بعد التحرر من الاستعمار لتحقيق هدفين: الأول، ضمان الوحدة الوطنية . والثاني، تحقيق التنمية من خلال التوزيع العادل للثروة . وبعد حوالي قرن من الزمن، لم يتحقق لا هذا ولا ذاك. ومازالت هذه الإشكالية حاضرة بقوة، مما يعيق التكامل المجتمعي .

سادساً: الخلافات السياسية غذّت الكراهية بين الشعبين – العربي والكردي – بفعل الوسائل غير النزيهة والإجراءات والممارسات السلبية التي اعتمدتها الأطراف السياسية المتصارعة (خاصة الأحزاب السياسية) ووسائل التواصل الاجتماعي والجيوش الالكترونية التي تم توظيفها في هذا الإطار .

حروب الكراهية بين الطوائف والأديان والأقوام اقترنت بتغذية سياسية لإذكاء الاحقاد وتكريس ثقافة التكاره والإلغاء والتخوين وفق رؤية : "من ليس معي فهو ضدي". وفي ظل مناخات التوحش هذه، حل التكفير محل التفكير وتزايدت الاتهامات المتبادلة بين عصبيات وتخندقات وتناحرات وتنافرات متقابلة تقوم على تعطيل العقل وتهييج العواطف ومعها فضائيات تسعى لبرمجة الاذهان وأحزاب تتغنى بالأوطان وتهين الإنسان .

وساد الوضع الذي أصبحت فيه الانفعالات والشحن العاطفي والمعتقدات الشخصية اكثر تأثيراً في تشكيل وصناعة الرأي العام من الوقائع الموضوعية. وقاد ذلك الى انتاج قيم جديدة مشبّعة بالكراهية. كل ذلك ولّد ثنائيات قاتلة: عربي / كردي، مسلم / مسيحي، شيعي / سني، ديني / علماني، وأضيف لها مؤخراً مؤمن / ملحد ..... كلها تبشر، كما أسلفت، باستحالة التعايش السلمي وتنظّر لعلاقة بين طرفين أحدهما غالب والآخر مغلوب في خطابات تستل مفرداتها من قواميس الطغاة .

هكذا حضرت الأحقاد والكراهيات والعصبيات والسجالات العقيمة ، وغابت العقلانية والحكمة والتسامح. نعم علينا الاعتراف بوجود انقسامات مجتمعية وسياسية وثقافية ودينية وطائفية حادة تتميز بالصراع وصولاً الى الصدام – كما جرى بعد الاستفتاء في كركوك – وطبعاً مع الاستقواء بالخارج .

ورغم كل ذلك لا يمكننا القول إن الأزمة بين شعبين، بل بين نخب حاكمة سعت الى جر المواطنين في صراع المصالح عبر التضليل وتشويه الحقائق. ولكن علينا الإقرار بأن التأثيرات السلبية للخلافات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم انعكست على الشارع بصور مباشرة وغير مباشرة. جدير بالإشارة هنا، فالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية والتنشئة الاجتماعية والسياسية وغياب التقاليد الديمقراطية وهيمنة ثقافة الخضوع والتبعية (الناس على دين ملوكهم، كما يقول ابن خلدون) والنظام السياسي المأزوم والنخب الفاشلة والإخفاقات في تحقيق الديمقراطية وتكريس المظلومية والتدخلات الخارجية، أدت الى الانقسام الذي ولّد بدوره حالة التكاره .

سابعاً: ضعف – إن لم نقل غياب – الرأي / الموقف المحلّي الثالث العقلاني والضاغط على الأطراف المتخاصمة. بالمقابل نشهد الانشداد والتزمت في مواقف أطراف الصراع وسيطرة "الصقور" التي تطرح الشروط تلو الشروط وتعقيد المواقف بدلاً من إبداء المرونة . سيطرة قوى التطرّف التي اعتمدت التضليل والتلاعب بالعواطف ومراوغات اللغة السياسية والخطابات الشعبوية واستعراضات الولاء المزيف، يقابلها ضعف قوى الاعتدال والعقلانية. كل ذلك أوصل الأزمة الى حافة الحرب الأهلية. ولا نغفل دور العديد من النشاطات التي نظمتها منظمات المجتمع المدني في اربيل وبغداد والتي تناولت الأزمة، وسعت لتشجيع الحوار وفق قاعدة "لا غالب ولا مغلوب" ، ودعت الى نبذ خيار العنف. وقدمت تلك النشاطات التي شارك فيها العديد من المثقفين والأكاديميين وأعضاء البرلمان والاعلاميين والسياسيين من النساء والرجال، صورة واقعية للأزمة وكذلك سبل وآليات حلها .

إلا أن تلك الفعاليات لم ترتق الى المستوى المطلوب من جهة والمواقف السلبية للقوى المتنفذة إزاءها. مما اضعف قدرتها على التأثير والفعل.. وهنا نشير الى أن القطاع الثالث – منظمات المجتمع المدني – لا يزال دون مستوى الطموح رغم كثرة التنظيمات، في حين نلحظ تأثيره الواضح في بلدان الديمقراطيات المستقرة .

ثامناً: تعتبر الأحزاب السياسية من أهم المؤسسات في عمليات التحول الديمقراطي وكما يقال : "الأحزاب عماد الديمقراطية" بما تجسد من مفهومي المشاركة والمؤسسات معاً، ولما لها من دور مهم في العمل السياسي الديمقراطي الذي يقوم على التنافس والانفتاح، خصوصاً في الديمقراطيات الناشئة. والحزب السياسي هو شكل للتنظيم الاجتماعي يعبّر عن مصالح مجموعة من الناس، ويحدد الأساليب الملموسة لتحقيق ذلك .

والتنوع – كما أكدت اليونسكو – ضروري للجنس البشري بقدر ضرورة التنوع الحيوي بالنسبة للطبيعة. كشفت الأزمة عن اشكالية ثقافية عند العراقيين بتنوعهم القومي والديني تتمثل بعدم تقبل الآخر، رأياً وسلوكاً، اضافة الى قوة ثقافة الاقصاء والإلغاء والتعنت والتزمت. وهذه السمات تشمل النخب السياسية والثقافية، وبالطبع تمتد الى المواطن العادي الذي غالباً ما يكون ضحية التجاذبات السياسية..